القدرة التفسيرية لمؤشرات السيولة في تحليل توجهات ومستويات المخاطرة
دراسة تحليليه لعينه من المصارف التجارية العراقية

م.د. سعدي احمد حميد الموسوي
جامعة كربلاء /كلية الادارة والاقتصاد
Bhd.saadi@yahoo.com

Abstract

I took the problem of bank management to grow and contract in light of the changing business environment, especially the banking business environment, in order to contribute to solving the problem of this study addressed the trends and levels of bank risk analysis based on the liquidity indicators Kmhalh to find new methods of analytical contribute to the solution is obvious conflict between the goals of the commercial bank, which The profitability, liquidity and safety, as represented study the problem in Mahe statement ability indicators liquidity from the interpretation and analysis of risk in commercial banks' levels in order to achieve acceptable liquidity and safety together and avoid conflict happening between them and the target levels of profitability, and the study aimed to analyze and display the nature of the relationship between the bank liquidity and safety risk and attempt statement Association relationship between them as targets in commercial banks, was the formulation of the hypothesis of the study states that (indicators adopted in bank liquidity analysis have the ability to interpret trends and levels of risk Its analyzes the commercial banks) The main conclusions of the study that the high rates of indicators of liquidity give a picture clear to the low risk levels in commercial banks as the study validated the hypothesis Alemtemdh which concluded that the indicators adopted in bank liquidity analysis have the ability to interpret trends and levels of risk Its analyzes in commercial banks. Through its conclusions, the study found a set of recommendations, notably the need to adopt a liquidity indicators in judging the risk and analyzed by commercial banks because of their importance in deviate degrees and levels of safety to avoid the risk in addition to the need for attention by banks analyze liquidity and risk together for this analysis of the

اخـذت مشـكلة الادارة المصـرفية بالتنـامي والتعقـد فـي ظـل البيئـة المتغيـرة للاعمال وخصوصا بيئة العمل المصرفي ،ومن اجل المساهمة في حل تلك المشكلة تناولت هذه الدراسة تحليل توجهات ومستويات المخاطرة المصرفية بالاعتماد على مؤشرات السيولة كمحالة لايجاد اساليب تحليلة جديدة تسهم في

حل التعارض الواضح بين اهداف المصرف التجاري والتي تتمثل في الربحية والسيولة والامان ،اذ تمثلت مشكلة الدراسة في بيان ماهي قدرة مؤشرات ألسيوله من تفسير وتحليل مستويات المخاطرة في المصارف التجارية بغية تحقيق مستويات مقبولة من ألسيوله والامان معا وتلافي التعارض الحاصل بينهما وبين هدف الربحية، وهدفت الدراسة الى تحليل وعرض طبيعة العلاقة بين السيولة المصرفية والامان من المخاطرة ومحاوله بيان العلاقة الرابطة بينهما كأهداف في المصارف التجارية ، وتم صياغة فرضية للدراسة تنص على ان (المؤشرات المعتمدة في تحليل السيولة المصرفية لها القدرة على تفسير اتجاهات ومستويات المخاطرة وتحليليها في المصارف التجارية) اما ابرز استنتاجات الدراسة ان المعدلات المرتفعة لمؤشرات السيولة تعطي صوره واضحة لتدني مستويات المخاطرة في المصارف التجارية كما اثبتت الدراسة صحة الفرضية المعتمدة فيها واستنتجت ان المؤشرات المعتمدة في تحليل السيولة المصرفية لها القدرة على تفسير اتجاهات ومستويات المخاطرة وتحليليها في المصارف التجارية. ومن خلال استنتاجاتها توصلت الدراسة الى مجموعة من التوصيات ابرزها ضرورة اعتماد مؤشرات السيولة في الحكم على المخاطرة وتحليلها من قبل المصارف التجارية لما لها من اهمية في تحيد درجات ومستويات الامان لتجنب المخاطرة بالإضافة الى ضرورة الإهتمام من قبل المصارف بتحليل السيولة والمخاطرة معا لما لهذا التحليل من دور في غاية الاهمية لتحقيق الموائمة والتوافق بين اهداف المصارف التجارية وتجنب الوقوع في مشكلة الادارة المصرفية .

المقدمة:

تمثّل السيولة المخاطرة مواضيع في غاية الاهمية في الفكر المالي بشكل عام وأدبيات المصارف التجارية بشكل خاص اذن السيولة تعد من الأهداف الأساسية التي تسعى المصارف التجارية الى تحقيقها والمحافظة عليها وفي نفس الوقت فان المصارف التجارية تسعى الى تحقيق مستويات من الامان تجنبها المخاطرة ، فقد يتعرض المصرف الى خسارة عدداً من زبائنه بسبب عدم توفر السيولة الكافية أو عدم التمكن من تلبية طلباتهم في الوقت المناسب، وبالعكس من ذلك فقد يحتفظ المصرف بسيولة تفوق حاجته، مما ينتج عن ذلك حالة الإستخدام غير الصحيح للموارد المالية المتاحة مما ينعكس سلبا على مستويات الإرباح المتحققة، كما ان توفر الإدارة الجيدة والكفوءة للسيولة

تساهم في تعزيز ثقة أصحاب المصالح كالسلطات الرقابية والمودّعين وغيرهم، وتمكن المصرف من استغلال الفرص المناسبة والمتاحة لتحقيق أقصى الأرباح.

المبحث الأول :المنهجية العلمية للدراسة :

تعد المنهجية العلمية لكل دراسة خطوة في تحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة، وبناء على ذلك تتحدد المنهجية لهذه الدراسة بمجموعة من الفقرات الأساسية الآتية:

أولا : مشكلة الدراسة:

شهدت أدبيات الإدارة المالية جدلا فكريا واسعا حول كيفية تحقيق المؤائمة والتوافق بين هدف الربحية وهدف السيولة وهدف الامان في المصارف التجارية بما يتناسب مع طبيعة تلك المصارف وتوجهاتها المالية في تحقيق أهدافها الإستراتيجية ومن ذلك الجدل الفكري تنبثق مشكله هذه الدراسة والتي تتمثل في (بيان ما هو المدى الذي تتمكن فيه مؤشرات ألسيوله من تفسير وتحليل مستويات المخاطرة في المصارف التجارية بغية تحقيق مستويات مقبولة من ألسيوله والامان معا وتلافي التعارض الحاصل بينهما وبين هدف الربحية).

ثانيا : أهمية الدراسة:

تكسب الدراسة أهميتها ضمن البعد الفكري والفلسفي كونها تعد محاولة لعرض وهيكلة جزء من التراكم المعرفي والفكري عن ألسيوله ومؤشرات تحليلها بالإضافة إلى الإسهامات المعرفية والفكرية حول المخاطرة ومدى أهميتها في المنشات قيد الدراسة . اما في البعد التطبيقي تكتسب الدراسة أهميتها من انها تعد محاولة علمية تطبيقية لتحليل وتشخيص القدرة التفسيرية لمؤشرات السيولة في تحليل وتفسير مستويات المخاطرة والحكم عليها لحل التعارض الحاصل بين تحقيق الاهداف في المنشات قيد الدراسة .

ثالثا : الأهداف المتوخاة من الدراسة :

ترمي الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١ - عرض وتحليل مفهوم السيولة المصرفية وابرز مكوناتها ونظريات ادارتها والتعامل معها في المنشات قيد الدراسة .

٢ - تقييم وتحليل مدى كفاءة ادارة السيولة في المصارف قيد الدراسة من خلال مؤشراتها.

٣ - تحليل وتفسير مستويات المخاطرة التي تتعرض لها المصارف عينة الدراسة من خلال مؤشرات ألسيوله وبيان القدرة التفسيرية لتلك المؤشرات في الحكم على المخاطرة .

٤ - تحليل وعرض طبيعة العلاقة بين السيولة المصرفية والامان من المخاطرة ومحاوله بيان العلاقة الرابطة بينهما كأهداف في المصارف التجارية .

رابعا: فرضية الدراسة:

على وفق مشكلة الدراسة وأهميتها والأهداف المتوخاة منها تم صياغة فرضية الدراسة والتي تسعى الدراسة الى اثبات مدى صحتها او رفضها وهي :
(ان المؤشرات المعتمدة في تحليل السيولة المصرفية لها القدرة على تفسير اتجاهات ومستويات المخاطرة وتحليليها في المصارف التجارية).

خامسا: حدود الدراسة:

١ - الحدود المعرفية للدراسة :

تتمثل الحدود المعرفية للدراسة في اتجاهين تتجسد في محورين أساسين هما:

المحور الاول : يتجسد في السيولة المصرفية وأهمية مؤشرات تحليلها وقياسها في المصارف التجارية كونها من الأهداف الرئيسة لتلك المصارف .

المحور الثاني : يتمثل في المخاطرة في المصارف التجاري وكيفيه تحليلها والحكم عليها من خلال مؤشرات السيولة كون ان الامان من المخاطر من الاهداف الرئيسة ايضا في المصارف التجارية .

٢ - الحدود المكانية للدراسة :

الحدود المكانية للدراسة تحددت في المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية وتم اختيار خمسة مصارف منها على وفق آليات العينة العمدية لاختبار وتحليل فرضية الدراسة فيها وتعميم ابرز استنتاجاتها وتوصياتها .

٣ - الحدود الزمانية للدراسة :

تتمثل الحدود الزمانية للجانب التطبيقي للدراسة في سلسله زمنيه تمتد للفترة من السنة (٢٠٠٧) ولغاية السنة (٢٠١١).

المبحث الثاني : الإطار النظري للدراسة :

اولا : مفهوم السيولة المصرفية:

السيولة liquidity في معناها المطلق تعني النقدية cash money ، اما السيولة في معناها الفني فتعني قابلية الأصل على التحول إلى النقدية بسرعة وبدون خسائر ، وحيث إن الهدف في الاحتفاظ بأصول سائلة هو مواجهة الالتزامات المستحقة الإداء حاليا أو في غضون فترة قصيرة ،فإن السيولة تعتبر مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين النقدية والأصول سهلة التحول إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر ، وبين الالتزامات المطلوب الوفاء بها .(عبد الحميد ،٢٠٠٢: 230) .

أما من الناحية الاقتصادية فالمقصود بالسيولة هي سيولة عناصر الثروة (التي يملكها الإفراد والمؤسسات) والتي يعبر عنها بقيمة نقدية معينة ، كالأراضي والعقارات والآلات والمعدات والحجار الكريمة وغيرها .... ومدى سهولة تحويلها إلى سلع وخدمات أخرى لإشباع حاجة الشخص الحائز عليها ،والسيولة تعبير اقتصادي يراد منه بقاء النقد بدون استثمار ليلبي المتطلبات العاجلة .(الشمري ،٢٠١٢ :٤٢٩),ويقصد بسيولة المصرف قدرته على مواجهة التزاماته المالية للمودعين بالدرجة الاساس وبقية الالتزامات الأخرى

كالمقرضين والمقترضين وغيرهم مما يستلزم توفر النقد السائل لدى المصرف او امكانية الحصول عليها عن طريق تسييل بعض اصول المصرف وتحويلها الى نقد بسرعة وبدون خسائر .(سعيد ،٢٠١٣: ١٠٩).

ويشار الى السيولة في المصارف التجارية بأنّها قدرة المصرف على مواجهة التزاماته المالية، والتي تتكون بشكل كبير من تلبية طلبات المودّعين للسحب من الودائع، وتلبية طلبات المقترضين لتلبية حاجات الزبائن والمجتمع وبيئة العمل، وتعد السيولة ذات أهمية كبيرة للمصارف التجارية إذ لا تتمكن إدارة المصرف من طلب مهلة إضافية من المودع عند يريد سحب ودائعه لان ذلك سيؤدي إلى زعزعة الثقة بين الزبون والمصرف .في حين أن المنشآت غير المصرفية تتمكن من التفاوض مع الدائن عند مطالبته باستحقاقاته ، وهناك إمكانية في طلب مهلة إضافية للتسديد دون أن يؤدي ذلك إلى زعزعة الثقة والتأثير على سلامة المركز المال للمنشأة غير المصرفية (الحسيني والدوري، ٢٠٠٠ : ٩٤) ,وتُعرف السيولة المصرفية بأنّها قدرة المصرف على التسديد نقداً لجميع التزاماته ، وعلى الاستجابة لطلبات الائتمان، وهذا يستدعي توفر نقد سائل لدى المصارف، أو إمكانية الحصول عليه عن طريق تسييل بعض أصوله، أي تحويلها إلى نقد سائل بسرعة وسهولة.(ابو حمد، ٢٠٠٢ :١٨٥).

وبين(عقل،٢٠٠٦ :١٥٨) ان السيولة في الجهاز المصرفي تعني الفرق بين الموارد المتاحة له والأموال المستخدمة في مختلف أنواع الموجودات ضمن التوازن الذي تفرضه الأصول المصرفية المتعارف عليها ، أو تكون المصارف في حالة وفرة في السيولة عندما تكون الأموال المتاحة فائضة عن قدرة المصرف على الإقراض ، وعن حدود الاستثمار المتوازن في بنود الميزانية الأخرى ، بحيث يضطر المصرف إلى استثمار الفوائض ضمن الأصول السائلة ، مثل الأوراق المالية أو على شكل أرصدة لدى المصارف أو أرصدة عاطلة لدى البنك المركزي .

ومن هذا المنطلق فان الباحث يتفق مع ما ذكره (الشمري ،٢٠١٢: ٤٢٩) بان السيولة المصرفية تتمثل بمقدرة المصرف على تلبية او الايفاء بالتزاماته بشكل عاجل وذلك من خلال النقد المتوفر لديه ومن خلال تحويل موجوداته الى نقد سائل بسرعة وبدون خسائر تذكر .

وعليه فان تحقيق مستويات كافية من السيولة يتوقف على المقدرة المالية لمنشات الاعمال في مواجهة احتياجاتها المالية المتوقعة وغير المتوقعة وتقدير تدفقاتها النقدية دون أن يترك ذلك اثرا سلبا سواء في عملياتها اليومية أو الوضع المالي للمصرف (OCC,2012:3) .

وتشير الأدبيات المالية الى ان للسيولة ثلاث أبعاد هي: (Howells :٨ &Bain ,2000)

١ -الوقت: وهو السرعة التي يمكن من خلالها تحويل الموجود إلى نقد.

٢ -المخاطرة : هي احتمالية هبوط قيمة ذلك الموجود مما يسبب خسائر للمصرف .

٣ -التكلفة : هي التضحيات المالية والتضحيات الأخرى التي يتحملها المصرف ولابد من وجودها في عملية تحويل الموجود الى نقد .

ومن هذا يبدو ان للسيولة اهمية خاصة للمصارف وهذه الاهمية ناتجة من طبيعة عملها كونها تعتمد بشكل اساسي على موارد خارجية (ودائع الجمهور سواء كانوا افراد ام مؤسسات) والتي يجب ان تكون المصارف مستعدة دائما لتلبية طلبات السحب عليها وان الافتقار الى التخطيط الدقيق للسيولة والى التنبؤ الدقيق لعمليات السحب والايداع يدفع المصرف الى موقف سيولة غير ملائم فقد يؤدي الى تحقيق فائض او عجز في سيولة المصرف لذلك يبدو ان هناك تقاطع واضح بين متطلبات السيولة ومتطلبات الربحية كمؤشرات مهمة على ادارة اموال المصرف فكل منها تفرض عليه متطلبات لتوجيه امواله الى مجالات معينة تختلف عن الاخر ،اذ ان متطلبات السيولة تفرض عليه توجيه امواله الى جوانب النقد والموجودات ذات السيولة العالية ،بينما نجد ان متطلبات الربحية تفرض على المصرف توجيه امواله الى جوانب تحقق له ربحية كالقروض والتسهيلات الائتمانية وان عملية التوفيق بين عاملي الربحية والسيولة هي ليست بالعملية السهلة او اليسيرة . (الشمري ،٢٠١٢ :٤٣٠).

ثانيا : مكونات السيولة في المصارف التجارية :

درجت العادة في الادبيات المالية بصورة عامة وادارة المصارف التجارية بصورة خاصة الى تقسيم مكونات السيولة في المصارف التجارية بحسب درجة السيولة الى قسمين هما :

١- الارصدة النقدية الجاهزة (الاحتياطيات الأولية):

هي تلك الاصول النقدية التي يمتلكها المصرف التجاري دون أن يكسب منها أي عائد ولم تشترك في الاستثمارات المصرفية،(السبتي ،١٩٩٠ :١٦).

أي انها موجودات او اصول تامة السيولة (على شكل نقد) وهي اكثر بنود الموجودات سيولة في المصارف التجارية وتتألف هذه الاصول السائلة من (النقد في صندوق المصرف ، والارصدة لدى المصارف الاخرى ،والارصدة المودعة لدى البنك المركزي ، واي ارصدة سائلة اخرى ممكن ان يحتفظ فيها المصرف . (ابو حمد، ٢٠٠٢ :١٨٥) وعلى مستوى المصرف الواحد تتألف الاحتياطيات الثانوية من أربعة مكونات هي: (السبتي ،١٩٩٠ :١٦).

أ - النقد في الصندوق:

يشمل مجموع الأوراق النقدية بالعملة المحلية والأجنبية والتي تحتفظ بها المصارف التجارية لمواجهة الالتزامات اليومية وممارسة انشطتها اليومية والفورية .

ب -الارصدة لدى البنك المركزي:

تنص التشريعات المصرفية على إلزام المصرف التجاري بالإحتفاظ بنسبة من أمواله في صورة نقد سائل لدى البنك المركزي، والتي تعرف بنسبة الإحتياطي القانوني. والبنك المركزي لا يدفع أيّة فوائد على نسبة الإحتياطي القانوني الذي يودّعه المصرف التجاري لديه، ولكن إذا زادت نسبة الإيداع عن النسبة المقررة التي نصّت عليها القوانين، فإنّ البنك المركزي يدفع فائدة على هذه الزائدة المودّعة لديه.(العطار، قمر ،١٩٩١: ٦٤) .

ت -الارصدة لدى المصارف الاخرى :

وهي الأموال التي يودعها المصرف التجاري لدى المصارف المحلية الأخرى من أجل مقاصة الصكوك وتحصيل فقرات أخرى من الديون، ويزداد حجم هذه الودائع كلما واجهت المصارف المودّعة صعوبة في تشغيل النقد لديها أو زادت علاقاتها الصيرفية مع المصارف المراسلة داخل البلد وخارجها. (Hempel ,et al ,1994 : 51)

ث -الصكوك قيد التحصيل:

وتمثل الصكوك المسحوبة على المصارف الأخرى والتي يحتفظ بها المصرف ولم يتم استلام قيمتها. (Hempel ,et al ,1994 : 51).

ج -الارصدة لدى المصارف خارج البلد :

وهي الاموال التي يقوم المصرف بإيداعها لدى مصارف اخرى خارج الجهاز المصرفي للبلد نتيجة التعاملات الخارجية للمصرف .

٢- الاحتياطيات الثانوية:

وهي عبارة عن موجودات يمكن تحويلها الى نقد عند الحاجة وتتكون من الاوراق المالية والاوراق التجارية المخصومة ويمتلك هذا النوع فوائد مثل تدعيم الاحتياطيات الاولية وتحقيق بعض الارباح للمصرف وتوفير السيولة الموسمية ، كما ان الهدف من هذه الاحتياطيات هو تحقيق الربح بالدرجة الاولى ومن ثم تحقيق سيولة مناسبة للمصرف (عقل، 161:2000)

عند الحاجة، وتحقق هذه الإحتياطيات في مجال السيولة فوائد متعددة، منها أنّها تسهم في تدعيم الإحتياطيات الأولية، وفي استيعاب ما يفيض من الإحتياطيات الأولية عن متطلبات المصرف، وكذلك إنّها تساهم في تحقيق نسبة من أرباح المصرف.

والإحتياطيات الثانوية تتكون من جزئين، الأول محدد قانوناً، ويسمى بالإحتياطيات القانونية، والذي يأخذ شكل حوالات الخزينة وسندات الحكومة، ويظهر هذا الجزء واضحاً عندما تحتاج الدولة إلى أموال لتمويل العجز الحاصل في ميزانيتها نتيجة لزيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة، أما الجزء الثاني من الإحتياطيات الثانوية، فيكون محدداً بحسب سياسة المصرف التجاري ذاته، أي إنّها تعتبر بمثابة إدخار يُستخدم عند الحاجة إليه، كأن يتم تحويل جزء منه إلى إحتياطيات أولية، أو تحويل جزء من الأخيرة إليه.

إنّ المصارف التجارية كغيرها من منشآت الأعمال، تسعى إلى زيادة أرباحها، وبالتالي ليس من مصلحتها الإحتفاظ باحتياطيات أولية تفوق حاجتها الفعلية، أي إنّها يمكن أن تستخدم جزءاً من أموالها في إستثمارات قصيرة الأجل، كشراء الأوراق المالية، والأوراق التجارية التي هي إضافة إلى أنّها مربحة، فإنّها تتمتع بسيولة عالية، وهذه هي الإحتياطيات الثانوية.

ثالثا: نظريات إدارة السيولة:

اشارت الكثير من الابحاث والدراسات في الفكر المالي الى وجود عدة نظريات لإدارة السيولة وحددت تلك الدراسات اهم تلك النظريات في اربع نظريات مختلفة تتمثل في نظرية القرض التجاري ، نظرية امكانية التحويل ، نظرية الدخل المتوقع ، نظرية ادارة المطلوبات وتعنى النظريات الثلاث الاولى بإدارة الموجودات اما النظرية الاخيرة فإنها تركز على ادارة المطلوبات(Roussakis,1997:285) وكما يأتي:

١- نظرية القرض التجاري:

تقوم هذه النظرية على أساس أنّ سيولة المصرف التجاري تتحقق تلقائياً من خلال التصفية الذاتية لقروضه التي يجب أن تكون لفترات قصيرة، أو لغايات تمويل رأس المال العامل، حيث يقوم المقترضون بردّ ما اقترضوه من أموال بعد إكمالهم لدوراتهم التجارية بنجاح. وطِبقاً لهذه النظرية، فإنّ المصارف لا تقرض لغايات العقارات أو السلع الاستهلاكية أو الاستثمار في بعض الأسهم والسندات، وذلك لطول فترة الاسترداد المتوقعة في هذه المجالات، وتناسب هذه النظرية في السيولة المجتمعات التجارية، اذ تكون الغالبية العظمى من زبائن المصرف هم التجار الذين يبحثون عن التمويل لصفقات محددة ولفترات قصيرة. (الصائغ ، ابو حمد ،2006: ١٠٤).

وعليه فان هذه النظرية تنظر الى امد استحقاق القروض التجارية قصيرة الامد مصدراً للسيولة، بالإضافة الى توسعها لتشمل قروض راس المال العامل والتي بعضها يتم تسديده ذاتيا كما ان تطبيق هذه النظرية وتبنيها من قبل المصرف يتطلب ادارة مخاطرة السيولة من خلال تخصيص استثمار المطلوبات قصيرة الأمد الى الموجودات قصيرة الأمد (Matz,2011:302) .

٢- نظرية إمكانية التحويل:

أن هذه النظرية تشير الى أن المصرف التجاري يعمل على أساس تدعيم الاحتياطات الأولية بموجودات قابلة التحول الى النقد عند الحاجة وتتميز هذه الموجودات بقابليتها البيعية العالية أي إمكانية تحويلها إلى نقد سائل بفترة وجيزة (الحسيني والدوري ، 2000: 100) .

أي ان هذه النظرية تعتمد أساساً على فكرة أنّ سيولة المصرف تعتبر جيدة مادامت لديه موجودات يمكن تحويلها إلى نقد بأسرع وقت ممكن، وبأقل خسارة ممكنة. فإذا لم يتقدم المقترض على سداد ما بذمته من إلتزامات مالية مستحقة، فإنّ المصرف يقوم بتحويل بعض من احتياطياته الثانوية، كالأوراق

التجارية والمالية إلى نقد، أو يقوم ببيع جزء من الضمان المصاحب للقرض، سواء كان عقاراً أو أوراقاً مالية، أو غيرها. وعلى أثر ذلك يمكن أن تتوفر سيولة نقدية كافة لدى المصرف تمكنه من الوفاء بإلتزاماته المالية.(ابو حمد، ٢٠٠٢ :١٩٣) كما تشير هذه النظرية الى ان المصرف يكون في مركز سيولة ملائم اذا امتلك الموجود ويتطلب الامر تحويله الى المصارف الاخرى قبل امد استحقاقه ، فالقصد من هذه العملية ليست التحويل فقط وانما تعظيمه اذا تمكن من تحويل الموجودات الى البنك المركزي مثلا بوصفه المقرض والملاذ الاخير (Gomez,2008:195).

٣- نظرية الدخل المتوقع:

تقوم هذه النظرية على أساس أن إدارة المصرف يمكن أن تعتمد في تخطيطها للسيولة على الدخل المتوقع للمقترض، وبالتالي فإنّها تدخل في إعتبارها الدخول المتوقعة للمقترضين في المستقبل. وهذه يمكّن المصرف من منح قروض متوسطة وطويلة الأجل، إضافة إلى منحه للقروض قصيرة الأجل مادامت عملية سداد هذه القروض تكون من الدخول المتوقعة للمقترضين بشكل أقساط دورية منتظمة الذي يجعل المصرف يتمتع بسيولة عالية، وذلك بسبب الإنتظام النسبي للتدفقات النقدية، وإمكانية توقعها. (الصائغ ، ابو حمد ،2006: ١٠٤).لذا فانه بإمكان المصرف ان يخطط للسيولة إذا استند إلى دفعات القرض المجدولة من قبل الزبون على اساس مستقبل المقترض ، على اعتبار ان المصرف يعتمد على الارباح المحتملة والجدارة الائتمانية للمقترض كضمانة قصوى للسيولة الكافية (Ibe,2013:40).

٤- نظرية إدارة المطلوبات:

تتركز هذه النظرية على جانب المطلوبات، وتؤكد على أنّ المصارف التجارية لديها القدرة على توفير السيولة في جانب المطلوبات، كما هو الحال في جانب الموجودات، وذلك من خلال استحداث أنواع جديدة من الودائع، منها: شهادات الإيداع التي يمكن تداولها، وهي شهادات غير شخصية يمكن لحاملها التصرف فيها بالبيع والشراء. وعادة ما تكون القيمة الإسمية لتلك الشهادات كبيرة، وإنّ معدل فائدتها وتاريخ استحقاقها يتحددان بواسطة المصرف دون تدخل من الزبون. وكذلك شهادات الإيداع التي لا يمكن تداولها، وهي شهادات شخصية تصدر بمقتضى إتفاق بين المصرف والزبون يتحدد فيه معدل الفائدة وتاريخ الإستحقاق، ولا يجوز لحاملها التصرف فيها بالبيع، كما لا يمكن له إسترداد قيمتها قبل التاريخ المحدد. وعادة ما تكون قيمتها الإسمية أقل من القيمة الإسمية للشهادات القابلة للتداول. كما وتوجد أنواع جديدة أخرى كودائع أمر السحب القابلة للتداول. وودائع سوق النقد. وجميع هذه الودائع تساهم بشكل كبير في زيادة حصيلة المصرف من الموارد المالية، أي من سيولته النقدية، إضافة إلى أنّها تعمل على زيادة أرباح المصرف. (الصائغ ، ابو حمد ،2006: ١٠٥).

لذا اتجت الكثير من المصارف في الوقت الحاضر الى الاهتمام بمجالات إدارة الاموال او التمويل او مخاطرة التمويل بمختلف مسمياتها مما يعكس حرصهم الاكبر على الاعتماد على الاموال المقترضة ، لان احدى سمات هذه الادارة هي تقليل مخاطرة السيولة من خلال التركيز على تنويع مصادر التمويل الاقل تقلبا نسبيا . وان احد التطورات في ادارة الاموال هو توفير كل من الانخفاض المادي في مخاطرة السيولة ومدى الاستفادة من ادراك هذه المخاطرة التي تركز على هيكل الامد المحدد في المطلوبات(Matz,2011:317) .

رابعا: مؤشرات قياس وتقيم السيولة المصرفية:

اشارت الكثير من الابحاث والدراسات والادبيات الماليه والمصرفية التقليدية ان قياس مستوى السيولة في المصارف يتم عبر مقياس ساكن يدعى نسب السيولة ومضمون ذلك يكمن في الفصل بين الموجودات سهلة التحول الى نقد وبدون خسارة واخرى بطيئة التحول ويطلق عليها العناصر(الاصول) غير السائلة ، اما المطلوبات وحق الملكية فتقسم الى عناصر متغيرة واخرى مستقرة ، فالمطلوبات المتغيرة هي التي تكون عرضة للسحب والتغير ، وبعكسها المطلوبات المستقرة ، وبهذا تكون ادارة المصرف امام مهمة عسيرة مضمونها تحديد المستوى المقبول لديها وبنسب معينة(الجميل،٢٠١١: ٣٠٦). تعتمد المؤسسات المالية، ومنها المصارف التجارية على عدد من النسب المالية لمعرفة كفاية السيولة النقدية فيها، وبما يجعلها قادرة على الوفاء بإلتزاماتها مما لديها من نقدية أو أصول أخرى سريعة التحويل إلى نقدية. والسيولة تمثل سيفاً ذا حدّين، فإذا ازداد حجم السيولة عن الحد الإقتصادي لها، أي الإحتفاظ بكميات كبيرة تزيد على الحد المطلوب، سوف يؤثر سلبياً في ربحية المصرف. ومن جهة أخرى، إنّ انخفاض السيولة عن الحد المطلوب سوف يؤدي إلى حالات العسر المالي، ويحقق الضعف في كفاية المصرف عن الوفاء بإلتزامات خاصة تجاه المودعين عند سحب ودائعهم، وكذلك عدم القدرة في تلبية طلبات الإقتراض المقدم له ومن أبرز النسب المالية المستخدمة في إطار تقويم كفاية السيولة ما يأتي:(رمضان ،جوده ،٢٠٠٠ :٢٧٣) (ابو حمد ، ٢٠٠٢ :١٩٥).

١ - **نسبة الرصيد النقدي:**

تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية التي يمتلكها المصرف، على الوفاء بالإلتزامات المالية المترتبة على ذمة المصرف والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة. ويمكن التعبير عن هذه النسبة بالمعادلة الآتية: (ابو حمد، قدوري:239:2005)

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد في الصندوق + النقد لدى البنك المركزي + الأرصدة السائلة الأخرى}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

ويقصد بالودائع وما في حكمها جميع المطلوبات، باستثناء رأس المال الممتلك وتبيّن المعادلة أعلاه إلى أنّه كلّما زادت نسبة الرصيد النقدي، زادت مقدرة المصرف على تأدية إلتزاماته المالية في مواعيدها المتفق عليها، أي إنّ هناك علاقة طردية بين نسبة الرصيد النقدي والسيولة.

٢ - **نسبة الإحتياطي القانوني:**

تحتفظ المصارف بنسبة معينة من المبالغ المتوفرة لديها والناتجة من الودائع المختلفة لدى البنك المركزي على شكل رصيد نقدي دائن يحتفظ به البنك المذكور وبدون فائدة ، ويسمى هذا الرصيد بالاحتياطي القانوني وان ارتفاع هذه النسبة تزيد من قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية في اوقات الازمات (هندي:411:2000) وتقاس بالمعادلة الاتية :

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{النقد لدى البنك المركزي}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

توضح المعادلة أعلاه أنّه كلما زادت نسبة الإحتياطي القانوني زادت مقدرة المصرف التجاري على الوفاء بالتزاماته المالية المترتبة عليه، خاصة في الظروف غير الإعتيادية، وأوقات الأزمات والتي تعجز فيها الأرصدة الموجودة لدى المصارف التجارية عن سداد إلتزاماته المالية.

٣- نسبة السيولة القانونية:

تمثل هذه النسبة مقياساً لمدى قدرة الاحتياطيات الأولية والاحتياطيات الثانوية على الوفاء بالإلتزامات المالية المستحقة على المصرف في جميع ظروف وحالات المصرف. كذلك تُعدّ هذه النسبة من أكثر نسب السيولة موضوعية واستخداماً في مجال تقديم كفاية السيولة، ويمكن التعبير عنها رياضياً وفق المعادلة الآتية: (العلاق:122:2001)

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{الإحتياطيات الأولية + الإحتياطيات الثانوية}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

وتشير المعادلة أعلاه إلى أنّه كلما زادت نسبة السيولة القانونية، زادت السيولة، أي إنّ هناك علاقة طردية بين هذه النسبة والسيولة.

٤- نسبة التوظيف:

وتُستخرج نسبة التوظيف من قسمة القروض والسلف على الودائع وما في حكمها، كما في المعادلة الآتية: (ابو حمد، قدوري، 2005 :٢٤٢)

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض والسلف}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

وتشير هذه النسبة إلى مدى استخدام المصرف للودائع وما في حكمها لتلبية حاجات الزبائن من القروض والسلف، وكلما ارتفعت هذه النسبة دلّ ذلك على مقدرة المصرف على تلبية القروض الجديدة، وهي في ذات الوقت تشير إلى انخفاض كفاية المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المودعين، أي

إنّها تُظهر إنخفاض السيولة، لذلك ينبغي على المصرف أخذ الحيطة والحذر إتجاه طلبات القروض الجديدة حتى لا يكون في وضع غير قادر على تأدية التزاماته المالية مع الآخرين.

٥-نسبة النقدية الى إجمالي الموجودات :

تعتمد هذه النسبة لقياس الموجودات السائلة لدى المصرف الى اجمالي الموجودات ، ويشير ارتفاع هذه النسبة الى أن هناك أرصدة نقدية غير مستغلة مما يقلل العائد النهائي الذي يحصل عليه المصرف والانخفاض في هذه النسبة عن معدلاتها المعيارية يعني تعرض المصرف للكثير من المخاطر منها عدم القدرة على مواجهة السحب المفاجئ ومخاطر التمويل وغيرها من المخاطر، وتقاس هذه النسبة بتطبيق المعادلة الآتية : (العلاق ، ٢٠٠١ : ١٢١)

$$\text{نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات} = \frac{\text{النقدية + المستحق على المصارف}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100\ \%$$

ويلاحظ من نسب السيولة أعلاه إنّ ناتج هذه النسب ترتبط جميعها بعلاقة طردية مع السيولة، باستثناء نسبة التوظيف، فإنّها ترتبط بعلاقة عكسية مع السيولة.

خامسا : المخاطرة في العمل المصرفي:

١- مفهوم المخاطرة المصرفية :

تعد المصارف، كما هو معروف، من أكثر المؤسسات المالية تعرضا للمخاطر وذلك بسبب طبيعة عملها، إذ نجد أن اغلب أموال المصارف هي عبارة عن التزامات على المصرف تجاه الغير سواء أكانوا مودعين أم مقرضين، وعلى المصرف أن يلتزم بأدائها ودفعها عند الطلب أو في مواعيد محددة، وبذلك يتطلب من إدارة المصرف تقييم ودراسة طبيعة المخاطر التي قد تواجه امواله بدقة لكي يحافظ عليها ولكي يضمن تنفيذ عملياته بصورة جيدة دون أن تتعرض الأموال للخطر وكذلك للتحوط من تلك المخاطر ومحاولة الحد من آثارها وتقليلها.ويزخر الفكر المالي بصورة عامة وادبيات المصارف التجارية بشكل خاص بالدراسات والابحاث التي تناولت مفاهيم المخاطرة بشكل عام وتنوعت بحسب الاتجاهات الفكرية والمجالات الميدانية التي يتناولها الباحثون والكتاب ،ومن جملة تلك الدراسات من اشار الى المخاطرة على انها مقياس لحالة عدم التأكد حول المردود(العائد) المستقبلي المتوقع من الاستثمار وتقاس وفقا لمعيار الافق الزمني ونسبتها من المعيار . (Cecchetti&Schoenholtz,2011:139)

وتوصف المخاطرة بانها تتعامل مع احتمال انخفاض العائد المتوقع على احد الموجودات ، ويلاحظ في هذا المفهوم انه يدخل في موضوع الاحتمالية في بيان حالة التقلب في العائد (الحسيني والدوري ،٢٠٠٠: ١٦٦).كما وصفت

المخاطرة بانها احتمال وقوع الخسارة المالية ، فالموجود الذي يمتلك فرصة أكبر في تحقيق الخسارة يعتبر أخطر من تلك الموجودات التي لها فرصة أقل في تحقيق الخسارة وتعتبر الأسهم من أكثر الموجودات المالية مخاطرة نظرا للتقلب الكبير في عوائدها وكلما زاد التأكد بشأن العائد المتحقق لموجود معين كلما قل التقلب وبذلك تنخفض المخاطر. (Gitman,2000:199) .

وتعتبر المخاطرة من الامور المهمة التي يجب ان تأخذها المصارف بنظر الاعتبار عند اتخاذها للقرارات المالية اذ هناك ثلاث حالات هي : (جمعة ، 2000 : 291-292) .

1- حالة التأكد (Certainty)

هي حالة يؤدي فيها اتخاذ قرار الى نتيجة واحدة معروفة ، أي أن صاحب القرار يعرف النتيجة التي سينتهي اليها قراره ، وتدعى هذه الحالة معرفة كاملة بالمستقبل .

2- حالة المخاطرة (Risk)

هي حالة يؤدي فيها اتخاذ القرار الى واحدة من مجموعة نتائج ممكنة وأن صاحب القرار يعرف احتمالات حدوث كل من هذه النتائج وتعتبر هذه الحالة معرفة جزئية بالمستقبل .

3- حالة عدم التأكد (Uncertainty)

هي حالة يؤدي فيها اتخاذ القرار الى مجموعة من النتائج الممكنة ، لكن احتمالات حدوث كل منها غير معروفة كما أن أي تقدير للاحتمالات في هذه الحالة يكون غير ذي معنى وتوصف هذه الحالة بالجهل الكامل بالمستقبل .

٢- أنواع المخاطرة في العمل المصرفي :

تصنف المخاطرة في العمل المصرفي إلى ثلاثة أنواع هي :

أ - **المخاطرة النظامية (systematic Risk) :**

تحدث هذه المخاطرة بسبب عدة عوامل تسمى بعوامل السوق والتي تؤثر بصورة نظامية على كل الشركات العاملة في السوق مثل احداث الحرب والتضخم والأحداث الدولية والأحداث السياسية وغيرها . (Gitman,2000:212) ، ويشار الى المخاطرة النظامية بانها التقلبات في العوائد الناتجة عن المتغيرات الخارجية الشاملة للسوق المالي وتسمى ايضا بمخاطرة السوق والمخاطرة غير القابلة للتنويع وهي بدورها تنقسم الى مخاطرة اعمال ومخاطرة مالية (سعيد،١٩٩٦: ٣).

٢- المخاطرة اللانظامية (Unsystematic Risk) :

وهي المخاطرة التي تؤثر على موجود واحد أو على مجموعة صغيرة من الموجودات ، ولأن هذه المخاطرة تكون وحيدة بالنسبة للموجود فانه يطلق عليها بمخاطرة الموجود المحدد، فهي تتولد من العوامل الخاصة بمنشأة معينة، وتنفرد بها دون غيرها من المنشآت الأخرى وتسمى تسميات عدة كالمخاطرة القابلة للتنويع والمخاطرة التي يمكن تفاديها والمخاطرة اللاسوقية والمخاطرة المتبقية (المخلافي،٢٠٠٤: ٤٦)،

٤ -المخاطرة الكلية (Total Risk) :

تعرف بأنها مجموع التباين في معدل العائد أو هي حاصل جمع المخاطرتين النظامية و اللانظامية .

أما ابرز المخاطر التي يتعرض لها العمل المصرفي فهي:

١- مخاطر عدم السيولة ،يجب أن يتمتع المصرف بمركز مالي سائل أي أن يمتلك احتياطات أولية كافية وبموجودات أخرى يمكن تحويلها إلى سيولة بأسرع وقت وبدون خسارة .

٢- مخاطر عدم تسديد أقساط القروض المقدمة إلى العملاء .

٣- مخاطر الاستثمار المتمثلة في انخفاض أسعار الأسهم والسندات الموجودة في محفظة الاستثمار العائدة إلى المصرف .

٤- مخاطر السرقة والإفلاس والاختلاس .

٥- مخاطر التذبذب في أسعار الفائدة .

المبحث الثالث : الإطار التطبيقي للدراسة

في الجانب التطبيقي لهذه الدراسة تم الاعتماد على تحليل ثلاث نسب من مؤشرات تحليل السيولة لبيان مدى قدرتها التفسيرية في تحليل توجهات ومستويات المخاطرة في المصارف عينة الدراسة وهذه النسب هي نسبة الرصيد النقدي **(X1)** ، نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات **(X2)**،نسبة التوظيف **(X3)**،وتم الحصول على النتائج التي يتم تحليلها في فقرات هذا المبحث .

اولا : عرض وتحليل نسبة الرصيد النقدي (X1):

تعرض هذه الفقرة تحليلاً لنسبة الرصيد النقدي ومعدلاتها في المصارف عينة الدراسة للفترة (من سنة ٢٠٠٧ إلى سنة ٢٠١١) ،و تشير الادبيات في الفكر المالي الى ان هذه النسبة تستخدم للحكم على مدى توفر السيولة في المصارف التجارية ومدى امكانية الارصدة النقدية المتوفرة في المصارف على تغطية الودائع ومافي حكمها من مصادر الاموال في جانب المطلوبات من الميزانية العمومية للمصرف اذ كلما ارتفعت هذا النسبة دلت على مستوى جيد للسيولة وخصوصا اذا كانت النسبة اعلى من النسبة المعيارية او النسبة المعتمدة في القطاع .وهنا تم احتساب هذه النسبة من خلال المعادلة الآتية :

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد في الصندوق + النقد لدى البنك المركزي + الأرصدة السائلة الأخرى}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

وقد تم التوصل الى النتائج التي يعرضها الجدول (١) والتي تشير الى نسبة الرصيد النقدي في المصارف عينة الدراسة وللسنوات المعتمدة كسلسلة زمنية لها،اذ تظهر النتائج ان المعدل المعياري لنسبة الرصيد النقدي خلال الحدود الزمانية والمكانية للدراسة قد بلغ **(130%)** وان النسب المحسوبة للمصارف عينة الدراسة قد تفاوتت بين الارتفاع والانخفاض عن هذا المعدل ففي سنة ٢٠٠٧ نشاهد بان مصرف الاقتصاد قد حقق اعلى نسبة بين المصارف

الاخرى اذ بلغت (X1) في هذا المصرف(**% 174.74**) بينما ظهرت ادنى نسبة خلال هذه السنة في مصرف الشرق الاوسط اذ بلغت (% **114.15**) ،وقد ظهر ان معدل (X1) لكل المصارف خلال سنة ٢٠٠٧ قد بلغ (% **133.80**) وهو اعلى من المعدل المعياري خلال فترة الدراسة .

اما في سنة ٢٠٠٨ فقد ظهر معدل (X1) لكل المصارف بأنه (**121.91%**) وهو ادنى من معدل السنة السابقة وادنى من المعدل المعياري المعتمد وقد ظهرت اعلى نسبة في مصرف الاقتصاد ايضا اذ بلغت (**139.06%**) واستمر مصرف الشرق الاوسط في تحقيق اقل نسبة بين المصارف اذا بلغت (**112.62%**).وفي سنة ٢٠٠٩ كان معدل (X1) لجميع المصارف هو (**132.00%**) وهو اعلى من السنة السابقة واعلى من المعدل المعياري للنسبة وظهرت اعلى نسبة في مصرف الاقتصاد ايضا كما في السنوات السابقة اذ بلغت (**168.64%**) وكما في السنة السابقة اظهر مصرف الشرق الاوسط ادنى نسبة بين المصارف وهي (**115.67%**).وتبين النتائج ان معدل (X1) لجميع المصارف قد بلغ (**129.01%**)وهو ادنى من المعدل المعياري ومعدل السنة السابقة ايضا بينما نرى ان اعلى نسبة قد ظهرت في مصرف الموصل وقد بلغت (**152.94%**) وهي اعلى بكثير من المعدل المعياري المعتمد ونشاهد في هذه السنة ان ادنى نسبة قد تحققت في مصرف بغداد اذ بلغت (**114.10%**) . اما في السنة الاخيرة للتحليل نجد ان معدل (X1) لجميع المصارف قد بلغ (**131.73%**) وهو اعلى من السنة السابقة واعلى من المعدل المعياري وقد ظهرت اعلى نسبة في مصرف الموصل للسنة الثانية على التوالي اذ بلغت (**152.61%**) بينما ظهرت ادنى نسبة في مصرف دار السلام خلال هذه السنة وبلغت (**116.13%**).اما من خلال مشاهدة المعدلات المتحققة في كل مصرف (**APX1**) للسنوات المعتـــمدة نجد ان مصرف الاقتصاد قد حققه اعلى (**APX1**) اذ بلغ (**١٥٤,٣٥%)** وهو اعلى من المعدل المعياري المعتمد في الدراسة وهو مايشير الى ان مستويات السيولة المتحققة في مصرف الاقتصاد هي افضل من المصارف الاخرى مما يعكس ارتفاع في قدرة الارصدة النقدية التي يمتلكها هذا المصرف على تغطية الالتزامات المترتبة من الودائع ومافي حكمها وهو دليل على ارتفاع في مستويات الامان التي يعمل فيها المصرف وانخفاض مستوى المخاطرة التي يمكن ان تترتب على انخفاض السيولة وضعف القدرة في مواجهة الالتزامات وتغطية الودائع والمطلوبات الاخرى ،وهذا يوكد اثبات فرضية الدراسة اذ ان مؤشر السيولة هذا والمتمثل في نسبة الرصيد النقدي اعطت صوره عن توجهات ومستويات المخاطرة من خلال مدى قدرة الأرصدة النقدية المتوفرة لدى المصارف على تغطية الودائع وما في حكما مما يجعل المصرف في امان من مخاطره العسر المالي وغيرها .

الجدول (1)

نسبة الرصيد النقدي (X1) (%) للمصارف عينة الدراسة

ت	المصارف	مصرف بغداد	مصرف الشرق الاوسط	مصرف دار السلام	مصرف الاقتصاد	مصرف الموصل	AyX1 المعدل السنوي
1	2007	126.46	114.15	116.34	174.74	137.31	133.80
2	2008	120.76	112.62	115.12	139.06	122.01	121.91
3	2009	115.75	115.67	118.95	168.64	140.97	132.00
4	2010	114.10	116.95	116.65	144.38	152.94	129.01
5	2011	118.97	126.01	116.13	144.92	152.61	131.73
APX1 المعدل للمصرف		119.21	117.08	116.64	154.35	141.17	130

ثانيا : عرض وتحليل نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات (X2):

من بين مؤشرات السيولة المختاره في الجانب التطبيقي للدراسة سيتم هنا تحليل ومناقشه نتائج نسبة النقدية الى اجمالي الموجودات ومعدلاتها المحسوبة في المصارف عينة الدراسة للفترة (من سنة ٢٠٠٧ إلى سنة ٢٠١١) ،و في الفكر المالي تشير الابحاث والدراسات الى ان هذه النسبة تستخدم للحكم على مدى توفر السيولة في المصارف التجارية وما تشكله النقدية المتوفرة في المصارف من مجموع الموجودات التي يمتلكها اذ كلما ارتفعت هذا النسبة دلت على مستوى جيد للسيولة وخصوصا اذا كانت النسبة اعلى من النسبة المعيارية او النسبة المعتمدة في القطاع اذ ان ارتفاها يشير الى احتفـــــــــاظ المصرف بمستويات نقدية جيده من مجموع استخداماته للأموال المتاحة .وهنا تم احتساب هذه النسبة من خلال المعادلة الآتية :

$$\text{نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات (X2)} = \frac{\text{النقدية + المستحق على المصارف}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100\ \%$$

ومن مشاهدة النتائج المحسوبة ل (X2) والتي يظهرها الجدول (٢) نرى ان المعدل المعياري لنسبة (X2) لكل النسب ولجميع المصارف خلال سنوات السلسلة الزمنية المتعمدة قد بلغ (٥٩%) وعند متابعة نتائج النسبة في المصارف خلال سنة ٢٠٠٧ نلاحظ ان مصرف دار السلام قد حقق اعلى نسبة ل(X2) اذ بلغت (**91.33%**) وهي اعلى من المعدل في كل المصارف واعلى من المعدل المعياري المعدل في الدراسة في حين ظهرت ادنى نسبه في مصرف الشرق الاوسط اذ كانت (**42.86%**) ،وتبايت النسب لبقية المصارف خلال السنوات المعتمدة بين الاعلى والادنى من المعدل المعياري الا ان مصرف دار السلام حافظ طوال السنوات المعتمدة في الدراسة على تحقيق اعلى النسب بين المصارف اذ ظهر معدل نسبة (X2) في هذا المصرف خلال الخمس سنوات قد بلغ (**83.55%**) وعند مقارنة هذا المعدل

مع المعدل المعياري نجد ان معدل المصرف اعلى من المعدل المعياري ،وهذا يعني ان **(APX2)** المتحقق في مصرف دار السلام يشير الى قدرة المصرف على توفير سيولة اكثر من المصارف الاخرى خلال سنوات التحليل من خلال احتفاظه بنسب نقدية قادرة على تغطية الالتزامات المترتبة على المصرف وكونها تمثل النسبة الاكبر من الموجودات التي يمتلكها المصرف وهو موشر الى مستوى من الامان الجيد الذي يجعل المصرف متجنب للمخاطرة التي يمكن ان تتولد نتيجة العسر المالي وعدم القدرة على تسديد الالتزامات .

الجدول (2)

نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات (X2) (%) للمصارف عينة الدراسة

ت	المصارف	مصرف بغداد	مصرف الشرق الأوسط	مصرف دار السلام	مصرف الاقتصاد	مصرف الموصل	AyX1 المعدل السنوي
1	2007	44.24	42.86	91.33	76.40	71.53	65.27
2	2008	37.70	38.16	95.13	63.05	69.36	60.73
3	2009	59.54	63.80	95.59	42.28	61.34	64.51
4	2010	59.49	59.28	67.09	33.92	42.75	52.51
5	2011	52.25	55.34	68.59	30.02	46.27	50.50
APX1 المعدل للمصرف		50.64	51.89	83.55	49.13	58.25	59

ثالثا : عرض وتحليل نسبة نسبة التوظيف (X3):

مؤشرات السيولة التي تم تحليلها في الفقرتين السابقتين من هذا المبحث ترتبط بعلاقات طردية مع مستوى السيولة في المصارف التجارية اما هنا سيتم تحليل نتائج نسبة التوظيف كمؤشر للسيولة في المصارف عينة الدراسة للفترة (من سنة ٢٠٠٧ إلى سنة ٢٠١١) وهذه النسبة تختلف عن النسب السابقة بكونها ترتبط بعلاقة عكسية مع مستوى السيولة اذا توظيف الاموال يخفف من الارصدة النقدية التي يمكن ان تعزز السيولة في المصارف التجارية وهي تشير الى مديات وحج استخدام الاموال في منح القروض والسلف قياسا بالوداع وما في حكما وفلسفة اعتمادها كنسبة من مؤشرات تحليل السيولة تعود الى ان هذه النسبة تمكن من معرفه حجم الاموال المستخدمة في القروض ومدى استخدام مصادر التمويل غير الممتلكة في ذلك اذ تم احتساب هذه النسبة من خلال المعادلة الآتية :

$$\text{نسبة التوظيف (X3)} = \frac{\text{القروض والسلف}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

ومن خلال متابعة ومشاهدة النتائج المحسوبة ل (x3) والتي يظهرها الجدول (3) نجد ان المعدل المعياري المعتمد في الدراسة والمحسوب لكافة المصارف ولكل السنوات قد بلغ (**23%**) وهو المعدل الذي سوف تقارن معه كافه النسب المحسوبة في المصارف اذ سوف يتم قبول النسب التي تحقق معدلات اقل من المعدل المعياري كونها مؤشرات جيدة للسيولة والحكم على المصارف التي تحقق معدلات نسب اقل من المعدل المعياري بانها متدنية السيولة ومتجه نحو المخاطرة لانخفاض سيولتها بسب الاستخدام الاكبر للأموال في منح القروض وذلك للارتباط العكسي بين نسبة التوظيف والسيولة في المصارف التجارية .

وعند متابعة المعدلات السنوية لنسبة التوظيف(**APX1**) المتحققة في المصارف عينة البحث نجد ان اعلى معدل قد تحقق في مصرف الاقتصاد اذ بلغ المعدل فيه (**41.38%**) بينما نجد ادنى معدل قد تحقق في مصرف دار السلام اذ بلغ (**3.70%**) الامر الذي يشير الى ان مصرف الاقتصاد قد يتعرض الى مخاطرة اكبر من المصارف الاخرى لتوجه الاموال فيه نحو القروض اكثر من المصارف الاخرى اما مصرف دار السلام فان معدل نسبة التوظيف فيه يشير الى قوة السيولة لديه قياسا بالمصارف الاخرى ،الامر الذي يمكن تفسيره بان لدى نسبة التوظيف القدرة على تفسير احتمالات وتوجهات المخاطرة التي يمكن ان تتعرض لها المصارف عينة الدراسة .

الجدول (3)

نسبة التوظيف (X3) (%) للمصارف عينة الدراسة

ت	المصارف	مصرف بغداد	مصرف الشرق الاوسط	مصرف دار السلام	مصرف الاقتصاد	مصرف الموصل	AyX1 المعدل السنوي
1	2007	18.31	4.74	7.69	10.97	18.39	12.02
2	2008	10.13	3.06	2.57	21.88	9.37	9.40
3	2009	11.20	13.32	2.42	55.01	41.48	24.67
4	2010	21.46	28.70	2.90	63.33	53.01	33.88
5	2011	19.79	35.62	2.94	55.73	48.72	32.56
المعدل APX1 للمصرف		16.12	17.10	3.70	41.38	34.20	23

المبحث الثالث: الاستنتاجات والتوصيات:

خصص هذا المبحث لعرض لبرز الاستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل اليها في ظل الاطار التطبيقي والتحليلي للدراسة وفي ضوء نتائج عملية تحليل

البيانات والمعلومات التي تمت وفق الاساليب المالية والمؤشرات التي تم اعتمادها .اذ تناول المبحث مايلي :

أولاً: الإستنتاجات:

يمكن عرض أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها من الجانب التطبيقي والتحليلي للدراسة للمصارف عينة الدراسة كما يأتي:

١ - أظهرت النتائج ومن خلال اساليب التحليل المالي قدرة نسبة الرصيد النقدي على تفسير توجهات ومستويات المخاطرة في المصارف عينة الدراسة اذ ان الارتفاع المتحقق في معدلات هذة النسبة عن المعدل المعياري المعتمد في بعض المصارف اعطت تفسير باتجاهين الاول هو تحسن مستويات السيولة في تلك المصارف والاتجاه الثاني ان تحسن السيولة يعني نخفاض المخاطرة التي يمكن ان تتعرض لها تلك المصارف والعكس تماما في المصارف التي حققت نسبة رصيد نقدي ادنى من المعدل المعياري .

٢ - اظهرت الدراسة قدرة نسبة النقدية الى مجموع الموجودات على تفسير وتحليل المخاطرة في المصارف التجارية كون ان المعدلات السنوية لهذا النسبة والتي كانت اعلى من المعدل المعياري في بعض المصارف قد اعطت صوره عن المستويات المنخفضة من المخاطرة التي يمكن ان تتعرض لها تلك المصارف على العكس من المصارف التي حققت معدلات نسب ادنى من المعدل المعياري .

٣ - أوضحت النتائج أنّ نسبة التوظيف كلما انخفضت في المصارف التجارية اعطت صورة لانخفاض مستويات المخاطرة في تلك المصارف وهذا ما ظهر في المصارف التي حققت معدلات من نسبة التوظيف ادنى من المعدل المعياري لهذه النسبة وعلى العكس من ذلك في المعدلات الاعلى من المعدل المعياري والمتحققة في مصارف اخرى .

٤ - عبر النتائج في الجانب التحليلي يمكن القول ان المعدلات المرتفعة لمؤشرات السيولة تعطي صوره واضحه لتدني مستويات المخاطرة في المصارف التجارية .

٥- اثبتت الدراسة صحة الفرضية المعتمدة فيها والتي تنص على (ان المؤشرات المعتمدة في تحليل السيولة المصرفية لها القدرة على تفسير اتجاهات ومستويات المخاطرة وتحليليها في المصارف التجارية).

ثانياً: التوصيات:

استنادا الى ابرز النتائج والاستنتاجات التي تم التوصل اليها في الجانب التطبيقي للدراسة يتم هنا عرض ابرز التوصيات والمقترحات والتي يمكن ان تساعد المصارف عينة الدراسة على تبني مؤشرات تحليل السيولة المصرفية في تحليل توجهات ومستويات المخاطرة التي يمكن ان تتعرض لها المصارف بغية النهوض بالواقع المصرفي في البلد ومواكبة التطورات الحديثة على الساحة العالمية في مجال العمل المصرفي وفي ظل البيئة التنافسية المحتدمة داخل هذا القطاع ،اذ توصي الدراسة بالتوصيات الاتية :

١ - ضرورة اعتماد مؤشرات السيولة في الحكم على المخاطرة وتحليلها من قبل المصارف التجارية لما لها من اهمية في تحيد درجات ومستويات الامان لتجنب المخاطرة .

٢ - ضرورة الاهتمام من قبل المصارف بتحليل السيولة والمخاطرة معا لما لهذا التحليل من دور في غاية الاهمية لتحقيق الموائمة والتوافق بين اهداف المصارف التجارية والمتمثلة بالربحية والسيولة والامان ولتجنب الوقوع في مشكلة الإدارة المصرفية .

٣ - على المصارف الاهتمام بشكل خاص بمؤشر نسبة التوظيف كونها تعطي صورة متكاملة عن السيولة والمخاطرة والربحية وترسم صورة عن توجهات التوظيف في المصرف ووضعها تحت رؤى اصحاب المصالح في المصارف .

٤ - من الضروري على المصارف توظيف مؤشرات السيولة عند دراسة جميع مجالات الاستثمار المتوفرة لديها لتقليل المخاطرة التي يمكن ان تتولد عن تلك الاستثمارات ، خاصة غير النظامية من خلال تنويع محفظة الاستثمار، لزيادة الأرباح وضمان مستويات مقبولة من السيولة في ظل مستويات مخاطرة تحقق الاهداف المصرفية .

٥ - ضرورة إدراك إدارات المصارف إلى ان الاهتمام بتحليل السيولة والمخاطرة معا من خلال المؤشرات التي اعتمدتها الدراسة يمكن ان يساهم في زيادة ثقة كل من السلطات الرقابية والمودعين من خلال المحافظة على سيولة بنسبة معينة في المصرف، وكذلك المحافظة على بعض الإستثمارات المالية شبه السائلة لضمان عدم التعرض إلى أي أزمة سيولة تتولد عنها مخاطرة توثر في عمل المصارف وقوة مركزها المالي .

٦ - ضرورة اعتماد المصارف على القيام بدراسات تحليله شاملة تضم كل المتغيرات البيئية التي تعمل فيها والظروف والمتغيرات الدولية التي تحيط بها.

٧ - على المصارف التجارية العاملة في العراق تبني مخرجات البحث العلمي في مجال العلوم الادارية وخصوصا المالية منها والمصرية لما لها من اهمية في تقديم حلول مثلى للكثير من المشاكل التي يمكن ان تعترض طريق المصارف في تحقيق اهدافها الإستراتيجية .

المصادر

١ -جمعة ، السعيد فرحات . (الاداء المالي لمنظمات الاعمال والتحديات الراهنة) ، الرياض ، دار المريخ للنشر ، ٢٠٠٠ .

٢ -الجميل، سرمد كوكب(التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات والادوات)،ط١،الدار النموذجية للطباعة والنشر، لبنان ، ٢٠١١).
٣ - الحسيني ، فلاح حسن عداي ، الدوري ، مؤيد عبد الرحمن عبد الله ،(ادراة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر) ، عمان ، 2000 .
٤ -الشماع ,خليل محمد حسن ، (إدارة المصارف)، مطبعة الزهراء، بغداد، ١٩٩٥.
٥ -أبو حمد ، رضا صاحب ، (إدارة المصارف، مدخل تحليلي)، الأردن، ٢٠٠٢.
٦ -سعيد ،عبد السلام لفته ،(ادارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي)بغداد ،٢٠١٣.
٧ - سعيد، عبد السلام لفته ،(المخاطرة الائتمانية واثرها في سياسات الاقراض) ،اطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٩٦.
٨ -الشمري ،صادق راشد ،(ادارة المصارف) بغداد ،٢٠١٢ .
٩ -الصائغ ، محمد جبار ، ابو حمد ، رضا صاحب (دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعينة من المصارف التجارية الاردنية) المجلة العراقية للعلوم الادارية ،كلية الادارة والاقتصاد- جامعة كربلاء ، 2006 .
١٠ - عبد الحميد ، عبد المطلب ، (البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها)، الإسكندرية ، ٢٠٠٢.
١١ - عقل ، مفلح ، (وجهات نظر مصرفية)، ، عمان، ٢٠٠٦.
١٢ - العلاق : د. بشير عباس (ادارة المصارف)، نشر جامعة التحدي، 2001.
١٣ - هندي ، منير ابراهيم(ادارة البنوك التجارية) ، الطبعة الثالثة ، الاسكندرية ، 2000.
14- Hempel George H., Simonson, Donald F. and Goleman, Alan B. Bank management: text and cases, 4th de, John wiley & sons, Inc, 1994.
15- Raulett, J., money and Banking, an introduction to analysis and policy, 3rd ed, santa Barbara, Jones wiley and son, 1977.
16- Ross, Peter, commercial bank management, irwine, Mc Graw-hill, 1999.
17- Howells , Peter , Bain , Keith "Financial Markets & institution " , 2000.
18- OCC.(2012). Liquidity: Safety and Soundness .Comptroller's Handbook, Washington, USA.

19- Roussakis, Emmanuel N.(1997). Commercial Banking in an Era of Deregulation. 3Ed., Printed in the USA.
20- Matz, Leonard.(2011). Liquidity Risk Measurement &Management . Xlibris Corporation, USA .
21- Gomez, Clifford.(2008). Financial Markets , Institutions and Financial services. Prentice-Hall of India Private Limited, New Delhi, India.
22- Ibe, Sunny O.(2013). The Impact of Liquidity Management on the Profitability of Banks in Nigeria. Journal of Finance and Bank Management 1(1); June, pp. 37-48 .
23- Cecchetti, Stephen G.&Schoenholtz, Kermit L.(2011).Money, Banking and Financial Markets.3Ed.,Global Edition, McGraw-Hill, USA.
24- Gitman , Lawrence ,J (Principles Of Managerial Finance) 9th .ed ,N.Y, Donnelly And Sons Company , 2000.